



كتاب دوري

رقم (٩) لسنة ٢٠١٦

بشأن الرد على بعض الاستفسارات الخاصة بقانون
الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم (٨١) لسنة ٢٠١٦

نوفمبر ٢٠١٦

الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

انطلاقة .. جديدة

www.caoa.gov.eg



الاستشار في الأفراد



جمهورية مصر العربية
رئاسة مجلس الوزراء
الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
رئيس الجهاز

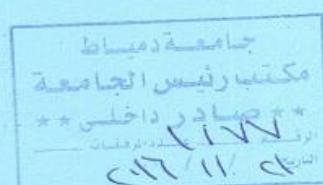
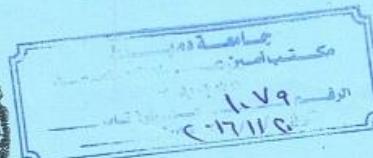
الدكتور / طه رجب
وزير / سليمان درار
الدكتور / محمد عباس
كتاب دوري
٢٠١٦ لسنة (٩)
بشأن

الرد على بعض الاستفسارات الخاصة بقانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦

صدر القانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الخدمة المدنية، وتم نشره في الجريدة الرسمية بالعدد ٤٣ مكرر (أ) في ٢٠١٦/١١/١، ونص في المادة الثانية من مواد إصداره على أن يلغى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨، كما نص في المادة الخامسة من مواد إصداره على أن يعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وإذ أثار تطبيق أحكام قانون الخدمة المدنية المشار إليه العديد من الاستفسارات حول مدى استفادة العاملة الحاصلة على إجازة وضع ولم تنتهي إجازتها من أحکامه، ومدى جواز حساب مدد الخبرة العلمية والعملية للموظف المعين قبل العمل به، وكيفية حساب الإجازات الإعتيادية بعد تاريخ العمل به، وكذلك القانون الواجب التطبيق لقياس كفاية أداء العاملين عن عام ٢٠١٦.

ودعية من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة - وانطلاقاً من دوره المنوط به قانوناً - في أن يكون تطبيق أحكام القانون على الوجه السليم وصولاً لتوحيد قواعد المعاملة، فقد روى إصدار هذا الكتاب للإجابة على ما تقدم من استفسارات.





جمهورية مصر العربية
رئاسة مجلس الوزراء
الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
رئيس الجهاز

٢-تابع كتاب دوري رقم (٩) لسنة ٢٠١٦

وفي هذا الصدد نود الإحاطة بأن الجهاز تدرس المسألة المعروضة في ضوء أحكام الدستور وأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ولا تحته التنفيذية وأحكام قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ وكذلك ما انتهى إليه الجهاز لاسيما في الكتاب الدوري رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ بشأن الرد على بعض الاستفسارات الخاصة بقانون الخدمة، والكتاب الدوري رقم (٢) لسنة ٢٠١٦ بشأن تسوية الآثار المتراكبة على عدم إقرار القرار بقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥ باصدار قانون الخدمة المدنية فيما يتعلق بالإجازات الاعتيادية.

وقد انتهى الجهاز بعد الدراسة المستفيضة إلى ما يأتي :

أولاً :

استفادة الموظفة الحاصلة على إجازة وضع قبل العمل بقانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ واستطالت مدة الإجازة لما بعد العمل بالقانون المشار إليه، من أحكام هذا القانون وذلك يامتداد إجازاتها من ثلاثة أشهر إلى أربعة أشهر.

وذلك على سند من أن الموظفة الحاصلة على إجازة وضع في مركز تنظيمي تحكمه القوانين وبالتالي يتأثر مركزها بما يتم ادخاله من تعديلات على هذه القوانين، وتبعاً لذلك فإنه طالما لم يستقر مركزها القانوني بانتهاء مدة إجازتها قبل العمل بقانون الخدمة المدنية المشار إليه، فإنها تستفيد من أحكام القانون  يامتداد مدة الإجازة من ثلاثة أشهر إلى أربعة أشهر.



٣-تابع كتاب دوري رقم (٩) لسنة ٢٠١٦

ثانياً :

أحقية الموظف المعين في ظل العمل بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في حساب مدد الخبرة العلمية والعملية وفقاً لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار إليه والقرارات الصادرة تنفيذآ له .

وذلك على سند من أن حق الموظف المعين في ظل العمل بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في حساب مدد خبرته العلمية والعملية نسأ واكتملت كافة عناصره لحظة تعيينه بحسبان أنه حق مستمد من القانون المشار إليه مباشرة وليس من القرار الإداري الصادر بحساب هذه المدد، مما يعني اكتساب الموظف لحظة تعيينه مركزاً قانونياً مستقراً في حساب هذه المدد لا يجوز المساس به بعد العمل بقانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ .

ثالثاً :

- أحقية العامل اعتباراً من ٢٠١٦/١٢/٢١ و حتى ٢٠١٦/١٢/٢١ في الحصول على كامل إجازاته الإعتيادية المستحقة له قانوناً عن عام ٢٠١٦ طبقاً لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ولا تحته التنفيذية.

- تطبيق أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ولا تحته التنفيذية على قياس كفاية أداء العاملين عن عام ١٩٧٨ كاملاً .

- أما الفترة من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٦/٢٠ فسوف يتم توضيح نظام حساب الأجرات وقياس كفاية العاملين خلالها في حينه .





٤-تابع كتاب دوري رقم (٩) لسنة ٢٠١٦



جمهورية مصر العربية
رئاسة مجلس الوزراء
الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
رئيس الجهاز

وذلك على سند من أن قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ اعتد في حساب الإجازات الأعتيادية المستحقة للموظف وكذا في تقويم أدائه بالسنة المالية للدولة، والتي تبدأ في ٧/١ من كل عام، ومن ثم فلا تسري أحكام القانون المذكور فيما يتعلق بالإجازات الأعتيادية وتقويم أداء الموظفين إلا اعتباراً من ٢٠١٧/٧/١، بحسبان أنه التاريخ الذي تبدأ فيه أول سنة مالية بعد العمل بأحكام قانون الخدمة المدنية المشار إليه، وأن ما قبل ذلك التاريخ يظل خاصاً فيما يتعلق بالإجازات الأعتيادية وتقويم أداء الموظفين لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ولائحته التنفيذية.

رابعاً :

- أحقيّة العامل الذي انتهت خدمته قبل العمل بقانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦، أي قبل ٢٠١٦/١١/٢، في صرف المقابل النقدي لرصيد إجازاته طبقاً للأحكام والقواعد المقررة في ظل العمل بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨.

- أحقيّة الموظف الذي تنتهي خدمته بعد العمل بقانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦، أي بعد ٢٠١٦/١١/٢، في الحصول على المقابل النقدي لرصيد إجازاته الأعتيادية الذي تكون قبل ٢٠١٧/٧/١ على أساس الأجر الأساسي مضافة إليه العلاوات الخاصة التي كان يتلقاها حتى تاريخ العمل بقانون الخدمة المدنية المشار إليه.





٢٠١٦-تابع كتاب دوري رقم (٩) لسنة



جمهورية مصر العربية
رئاسة مجلس الوزراء
الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
رئيس الجهاز

وذلك على سند من أن الموظف الذى انتهت خدمته قبل العمل بقانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦، أى قبل ٢٠١٦/١١/٢، يظل مخاطباً فيما يتعلق بالمقابل النقدي لرصيد إجازاته الإعتيادية بالأحكام والقواعد المقررة في ظل العمل بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار إليه - أما الموظف الذى تنتهي خدمته بعد العمل بقانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦، أى بعد ٢٠١٦/١١/٢، يصبح مخاطباً بحكم المادة (٧١) من القانون المذكور، فيصرف له المقابل النقدي لرصيد إجازاته الذى تكون قبل ٢٠١٧/٧/١ على أساس الأجر الأساسي مضافاً إليه العلاوات الخاصة التى كان يتلقاها حتى تاريخ العمل بقانون الخدمة المدنية المشار إليه.

برجاء التفضل بالتوجيه للجهات التابعة لسيادتكم بإعمال ما تقدم .
وقبول وافر تحياتي وخاص تقديري ،،،

رئيس
الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
المسطرة الدكتور /

محمد جميل إبراهيم



تحريراً في ٢٠١٦/١١/٧

كشف توزيع السادة :

- الوزراء .
- المحافظين .
- رؤساء هيئات والأجهزة المستقلة .
- رؤساء الجامعات .
- مديرى و مدیريات التنظيم والإدارة بالمحافظات .